

أستكشف



قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (سورة الفرقان: ٦٧).

- لماذا لا يتساوى الناس في ما بينهم من حيث الدخل؟
- ما الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟

● مفهوم علم الاقتصاد (Economics):

يُعرّف علم الاقتصاد (Economics) بأنه العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة للوفاء باحتياجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم. يركّز هذا العلم على بيان كيف يتخذ الأفراد والحكومات والشركات قرارات بخصوص آلية توزيع الموارد المتاحة، مثل: الأموال، والمواد الخام، والوقت، والعمل؛ لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنة.

لهذا يُعدّ علم الاقتصاد واحدًا من أهم العلوم في حياتنا اليومية؛ فهو لا يقتصر فقط على المال والأعمال التجارية، وإنما يمتدّ ليشمل العديد من المجالات الأخرى التي تؤثر في حياتنا اليومية، مثل: الصّحة، والتعليم، والسياسات الحكومية. ولا شكّ في أنّ دراسة علم الاقتصاد تساعدنا على تحليل كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومعرفة النتائج المُحتَمَلة لهذه

نتائج التعلّم:

- 1- توضيح مفهوم علم الاقتصاد.
- 2- بيان أهداف علم الاقتصاد.
- 3- تعرّف المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسية:

علم الاقتصاد، القرارات الاقتصادية، المنفعة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، النظام الاقتصادي، الموازنة العامة للدولة، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي.



القرارات وتأثيرها في الأفراد والمجتمع معاً. فمثلاً، قد تُؤثر السياسات الاقتصادية سلباً أو إيجاباً في الخدمات الصحيّة والخدمات التعليمية، وقد تُحدّد تلك القرارات كيفية توزيع الموارد في المجتمع على نحو أكثر عدالة. ولهذا، فإنّ فهم كيف تُؤثر هذه القرارات في السوق يجعلنا أكثر وعياً بتأثيراتها في رفايتنا الشخصية والجماعية.

يُقصد بالقرارات الاقتصادية (Economic Decisions): الخيارات التي يتخذها الأفراد أو الحكومات أو الشركات بخصوص كيفية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة.

أمّا المنفعة (Utility) في علم الاقتصاد فتعني مقدار الرضا أو الفائدة التي يحصل عليها الفرد عند استهلاكه سلعة ما أو خدمة مُعيّنة.

؟ - لماذا يُعدّ علم الاقتصاد أحد أهمّ العلوم في حياتنا اليومية ؟

مثال

يملك أحمد 3 دنانير فقط، وهو يريد شراء كتاب جديد يساعده في دراسته، أو شراء وجبة خفيفة من المقصف.

القرار الاقتصادي: يجب على أحمد أن يختار بين شراء الكتاب أو شراء الوجبة؛ لأنّ موارده المالية محدودة (3 دنانير فقط).

كيف يُفكّر أحمد؟

- إذا اشترى الكتاب، فإنّه سيحصل على منفعة تعليمية تساعده في دراسته.

- إذا اشترى الوجبة، فإنّه سيشعر بالشبع، لكنّه لن يتمكّن من شراء الكتاب.

● أهداف دراسة علم الاقتصاد:

يهتمُّ علم الاقتصاد بدراسة كيفية تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات البشرية، ؛ سعيًا لتحقيق الأهداف الآتية:

- (1) **فهم كيفية تحديد وسائل الإنتاج:** يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الإنتاج، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وذلك برفع إنتاجية السلع والخدمات، بما يُسهم في تلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل.
 - (2) **اتخاذ القرارات الخاصة بإيجاد فرص العمل:** يكون ذلك بتشجيع الاستثمار، ودعم المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة؛ ما يُسهم في تقليل مُعدَّلات البطالة، ويعمل على تحسين أوضاع الأفراد الاقتصادية.
 - (3) **تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي:** يتمثل ذلك في رفع مستوى معيشة الأفراد، وتحسين جودة حياتهم، عن طريق توفير الخدمات الأساسية، وتحقيق مُقوِّمات الرفاهية.
 - (4) **دراسة سُبل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:** يهدف هذا الإجراء إلى تطوير البنية التحتية، ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية؛ ما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأمد.
- إنَّ فهم مبادئ علم الاقتصاد يساعد الأفراد والمجتمعات على التخطيط السليم، واستخدام الموارد المحدودة بكفاءة، وتوزيعها بعدالة، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثَمَّ، فإنَّ دراسة علم الاقتصاد لا تهدف فقط إلى بيان كيفية تحقيق الاستقرار المالي، وإنَّما تسعى إلى تحديد وسائل تحسين جودة الحياة، وتقليل الاختلالات الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. أنظر الشكل (1).

❓ - كيف تساعد دراسة علم الاقتصاد على إيجاد فرص العمل؟



الشكل (1): أهداف دراسة علم الاقتصاد.

● مفاهيم اقتصادية عامة:

من المهِمَّ جدًّا معرفة المفاهيم الاقتصادية ودلالاتها، وبذل الجُهد في فهمها واستيعابها؛ إذ يُمكن من خلالها رؤية العالم من زاوية أعمق. فمثلاً، يُسهِم إدراك آليات تسعير المُنتَجات، أو تفسير أسباب تقلُّب الأسعار، أو تحليل أثر السياسات الاقتصادية، في التوصل إلى نتائج تَمسُّ حياتنا اليومية. ولهذا، لا بُدَّ من استعراض بعض المفاهيم الاقتصادية التي تُسهِم في تمكين الفرد من بناء هذا الفهم.

1. النظام الاقتصادي (Economic System):

يُعرَّف النظام الاقتصادي (Economic System) بأنه الإطار الذي يُنظِّم العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع، ويحدِّد آليات تخصيص الموارد وتوزيع الإنتاج والدخل، وآليات اتخاذ القرار الاقتصادي خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة. يتأثر النظام الاقتصادي بعوامل تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية، ويستند إلى مجموعة من القواعد والمؤسسات التي تُنظِّم النشاط الاقتصادي. وقد شهد التاريخ الحديث ظهور أنظمة اقتصادية عديدة، أبرزها:

- النظام الرأسمالي: يعتمد هذا النظام على اقتصاد السوق، وفيه تتحدَّد الأسعار والموارد عن طريق قوى العرض والطلب، إضافةً إلى تدخل محدود من الحكومة.
 - النظام الاشتراكي: نظام اقتصادي يعتمد على التخطيط المركزي للدولة. وفيه تتولَّى الحكومة إدارة عملية الإنتاج وتوزيع الموارد بهدف تقليل الفجوة وتحقيق العدالة الاجتماعية. غير أنَّ هذا النظام قد يعاني ضعفاً في الكفاءة الإنتاجية بسبب البيروقراطية، ونقصاً في تقديم الحوافز التي تدفع الفرد إلى الابتكار والعمل الجاد.
 - النظام الاقتصادي المختلط: يجمع هذا النظام بين خصائص النظام الرأسمالي (مثل: الملكية الخاصة، وحرية السوق) وخصائص النظام الاشتراكي، مثل التدخل الحكومي لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- توجد أنظمة اقتصادية أخرى، مثل النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ويوجِّه النشاط الاقتصادي وفقاً لأحكامها.

2. الموازنة العامة للدولة (Public Budget):

الموازنة العامة للدولة (Public Budget): خُطَّة مالية سنوية تضعها الحكومة لتحديد الإيرادات والنفقات المُتوقَّعة خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة، وغالباً ما تكون سنة مالية.

تُعَدُّ الموازنة العامة أداة أساسية لتوجيه السياسات الاقتصادية وتوزيع الموارد، وهي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مثل: تحفيز النمو، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن ثَمَّ، فهي تُمثِّل خُطَّة الحكومة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات؛ ما يساعد على تلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة.

؟ - ما الفرق بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي من حيث دور الحكومة في كلٍّ منهما؟

النشاط 1 استكشاف علم الاقتصاد: بين الموارد والحاجات والرغبات.



أهداف النشاط:

- التفكير في كيفية اتخاذ الأفراد والمجتمعات قرارات اقتصادية.
 - استيعاب العلاقة بين الموارد المحدودة، والحاجات الأساسية، والرغبات غير المحدودة.
- ### خطوات العمل:
- 1- يُقسَّم المُعَلِّم / المُعَلِّمة طلبة الصف إلى مجموعات.
 - 2- يُوزَّع المُعَلِّم / المُعَلِّمة على كل مجموعة بطاقات مُلوَّنة، كُتِبَتْ عليها أنواع مختلفة من الموارد، مثل: المال، والوقت، والمواد الخام، والعمل.
 - 3- يُوزَّع المُعَلِّم / المُعَلِّمة على كل مجموعة أوراقًا لاصقةً صغيرةً، كُتِبَتْ عليها حاجات ورغبات مختلفة، مثل: شراء منزل، والتعليم، والصَّحَّة، والاستثمار.
 - 4- يطلب المُعَلِّم / المُعَلِّمة إلى أفراد كل مجموعة تحديد الحاجات والرغبات التي يسعون إلى تحقيقها باستخدام الموارد المتاحة لديهم، وبيان سبب اختيارهم تلك الحاجات والرغبات، وكيف يُمكن توزيع الموارد على نحوٍ يُحقِّق أفضل منفعة.
 - 5- يُوجَّه المُعَلِّم / المُعَلِّمة أفراد المجموعات - في نهاية النشاط - إلى عرض النتائج التي توصَّلوها إليها على لوحة، أو إعداد عرض تقديمي قصير يتضمَّن تلك النتائج.

3. النمو الاقتصادي (Economic Growth):

يُقصد بالنمو الاقتصادي (Economic Growth) الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) أو الدخل القومي الإجمالي (GNI) للدولة خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة، وهو يقاس عادةً بنسبة مئوية سنوية. يشير النمو الاقتصادي إلى التحسُّن في قيمة السلع والخدمات المُنتجة في الاقتصاد؛ ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وارتفاع دخل الأفراد. ولهذا يُعدُّ النمو الاقتصادي مُؤشِّرًا إيجابيًا لصحَّة الاقتصاد وسلامته؛ فهو يُؤكِّد تحسُّن القدرة الإنتاجية للدولة، ويُفضي إلى رفع مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي فيها.

4. التنمية الاقتصادية (Economic Development):

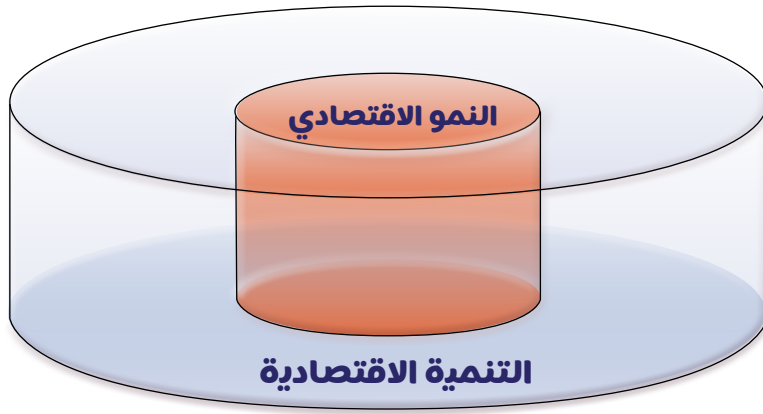
التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة والرفاهية العامة لأفراد المجتمع، بإحداث تغييرات إيجابية ومستدامة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. لا تقتصر التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي الذي يشير إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، وإنما تمتدُّ لتشمل التحوُّلات الهيكلية والاجتماعية التي تؤدي إلى تحسين الخدمات الأساسية في قطاعات حيوية (مثل: التعليم، والرعاية الصَّحِّية)، وزيادة فرص العمل، وتقليص مُعدَّلات الفقر، وتعزيز أُسس العدالة الاجتماعية. أنظر الشكل (2).

● **مثال:** إطلاق الأردن العديد من المبادرات لتحسين منظومة الرعاية الصَّحِّية، مثل: توسيع نطاق الخدمات الصَّحِّية الشاملة، وإنشاء مراكز صَّحِّية في المناطق النائية.



أفكر

أيُّهما أكثر شمولاً: التنمية الاقتصادية أم النمو الاقتصادي؟ أبرِّر إجابتي.



الشكل (2): علاقة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي.

5. الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product: GDP):

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد مُعيَّن خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة تكون عادةً سنة واحدة.

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشَّرات الاقتصادية لقياس أداء الاقتصاد؛ إذ يُقدِّم تصوُّراً شاملاً عن حجم النشاط الاقتصادي ومستوى الإنتاجية في البلد؛ ما يجعله أداة أساسية لتحليل النمو الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية.

6. الإنفاق الحكومي (Government Spending):

الإنفاق الحكومي هو مجموع النفقات التي تتحمَّلها الحكومة لتمويل الخدمات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

يُعدُّ الإنفاق الحكومي من الأدوات الرئيسة للسياسة المالية؛ إذ تستخدمه الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار، ودفع عجلة التنمية. يُصنَّف الإنفاق الحكومي إلى نوعين رئيسين، هما: الإنفاق الجاري الذي يشمل النفقات التشغيلية، مثل: الرواتب، والأجور، ومصروفات الصيانة، وغير ذلك. والإنفاق الرأسمالي الذي يشمل الإنفاق على الاستثمارات الطويلة الأجل في مشروعات البنية التحتية، مثل: مشروعات بناء المدارس والمستشفيات وتجهيز الطرق، وغير ذلك من المشروعات التنموية. أنظر الشكل (3).

– ما الفرق بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الإنفاق الحكومي؟



الإنفاق الحكومي



الإنفاق الجاري



الإنفاق الرأسمالي

الشكل (3): أنواع الإنفاق الحكومي.

الربط مع التكنولوجيا

استخدام التكنولوجيا في تحليل النشرات الاقتصادية

أتابع - بالتعاون مع أفراد عائلتي - النشرات الاقتصادية اليومية في التلفاز مُدة أسبوع كامل، وأستخدم (Google Docs) أو (Notion) لتدوين المفاهيم الاقتصادية وتنظيمها بشكل منهجي. بعد ذلك أُصنّف هذه المفاهيم وأحلّلها باستخدام برنامج (Excel) أو (Google Sheets)، وأوظّف أدوات التحليل الإحصائي في تحديد أبرز القضايا الاقتصادية المُتداوَلة واتجاهاتها. كذلك أَعتمد على مِنصّات الذكاء الاصطناعي (مثل: ChatGPT، وGoogle Bard) للحصول على تفسيرات مُعمّقة، وربط المفاهيم الاقتصادية بتطبيقاتها العملية على أرض الواقع. ثمّ أَعِدُّ تقريرًا شاملاً يتضمّن ما يأتي:

- إعداد عرض تقديمي باستخدام برمجية (Canva) أو (PowerPoint)، وتعزيزه بالرسوم البيانية والجداول التوضيحية لتقديم التحليل بصورة بصرية جاذبة.
- إعداد مقاطع فيديو تعليمية قصيرة باستخدام برمجية (CapCut) أو (Adobe Premiere Rush)، وتضمينها مُلَخّصات للمفاهيم مُدعّمة بالموثّرات البصرية التي تُسهّل عملية استيعابها.
- ختامًا، أشارك أفراد عائلتي وزملائي / زميلاتي في النتائج التي أتوصّل إليها عبر تقنية (Google Meet) أو (Zoom)، وأناقشهم في العروض التحليلية؛ ما يُعزّز الحوار الاقتصادي الرقمي بصورة تفاعلية.

معلومة تعلّمُها، وأُشارك فيها عائلتي

يستفاد من دراسة علم الاقتصاد في تحسين توزيع الموارد وإنتاج السلع والخدمات؛ ذلك أنّها تُقدّم ركائز أساسية لفهم كيف يُمكن تخصيص هذه الموارد على نحوٍ يُحقّق أفضل فائدة للجميع.

نصيحة

دراسة علم الاقتصاد تفتح لنا آفاقًا لفهم التحدّيات الاقتصادية، وتقديم حلول فعّالة؛ ما يمنحنا فرصة للإسهام في بناء مستقبل أفضل لوطننا.



السؤال الأول: أوضّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة.

السؤال الثاني: أعلّل: علم الاقتصاد يساعد الأفراد على اتخاذ القرارات الاقتصادية المستنيرة.

السؤال الثالث: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

- 1- يشير النمو الاقتصادي إلى التحسّن في قيمة _____ المُنتَجة في الاقتصاد.
- 2- تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين جودة الحياة و_____ العامة لأفراد المجتمع.
- 3- تشمل التنمية الاقتصادية تحوُّلات _____ و_____ تؤدي إلى تحسين الخدمات الأساسية.

السؤال الرابع: أيُّ أهداف علم الاقتصاد أكثر تأثيراً في تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات البشرية؟ أبرّر إجابتي.

السؤال الخامس: يُصنّف الإنفاق الحكومي إلى نوعين رئيسيين. أوضّح كلاً من هذين النوعين.

السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلّ ممّا يأتي:

1. المفهوم الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم هو:

- (أ) التنمية الاقتصادية.
- (ب) الناتج المحلي الإجمالي.
- (ج) النمو الاقتصادي.
- (د) علم الاقتصاد.

2. الهدف الأساسي من دراسة علم الاقتصاد هو:

- (أ) فهم التاريخ الاقتصادي للدول المختلفة.
- (ب) تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات.
- (ج) التحكم في أسعار السلع والخدمات عالمياً.
- (د) مراقبة أداء البنوك والمؤسسات المالية.



3. يُسهم علم الاقتصاد في دراسة سُبل تقليل مُعدَّلات البطالة عن طريق:

- أ) تقليل عدد السكَّان العاملين.
- ب) تعزيز الاستهلاك المحلي.
- ج) تشجيع الاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة.
- د) فرض ضرائب على الشركات الكبرى.

4. تشير مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تُحكم سَير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة إلى مفهوم:

- أ) النظام الاقتصادي.
- ب) النمو الاقتصادي.
- ج) الناتج المحلي الإجمالي.
- د) الرفاهية.

أستكشف



- لماذا يذهب الأشخاص إلى أعمالهم المختلفة؟
- ما الهدف المشترك للأشخاص الذين يعملون في مهن مختلفة؟
- ما المساهمة التي يُقدّمونها للمجتمع بذلك؟

نتائج التعلّم:

- 1- توضيح أهمية علم الاقتصاد.
- 2- توضيح تأثير علم الاقتصاد في الأفراد والمجتمع.
- 3- تقديم أمثلة على تأثير علم الاقتصاد في قرارات الأفراد والمجتمع.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسية:

تكلفة الفرصة البديلة، الادخار، الاستثمار، السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسات التجارية، العولمة، المسؤولية المجتمعية للشركات، السياسة الحماية.

● أهمية علم الاقتصاد:

يُعَدُّ علم الاقتصاد ركيزة أساسية في حياتنا اليومية؛ فهو يُؤثّر في كل قرار نتخذه، بدءًا بالخيارات البسيطة مثل شراء الطعام، وانتهاءً بالقرارات المُعقّدة مثل استثمار المال. وفي هذا السياق، يسعى الأفراد إلى كسب دخل يفي باحتياجاتهم، ويُحقّق طموحاتهم، والإسهام - في الوقت نفسه - في إنتاج السلع والخدمات التي يستفيد منها المجتمع. فالنشاط الاقتصادي هو القوّة الدافعة التي تُحرّك عجلة التنمية والإنتاج، وتُعزّز فرص العمل، وتساعد على استقرار الأفراد والمجتمعات، وتسهم في ازدهار المجتمع على اختلاف أطيافه ومكوّناته.

- ما أهمية علم الاقتصاد؟



● تأثير دراسة علم الاقتصاد في الأفراد:

تؤثر دراسة علم الاقتصاد تأثيرًا مباشرًا في حياة الأفراد؛ فهي تساعدهم على:

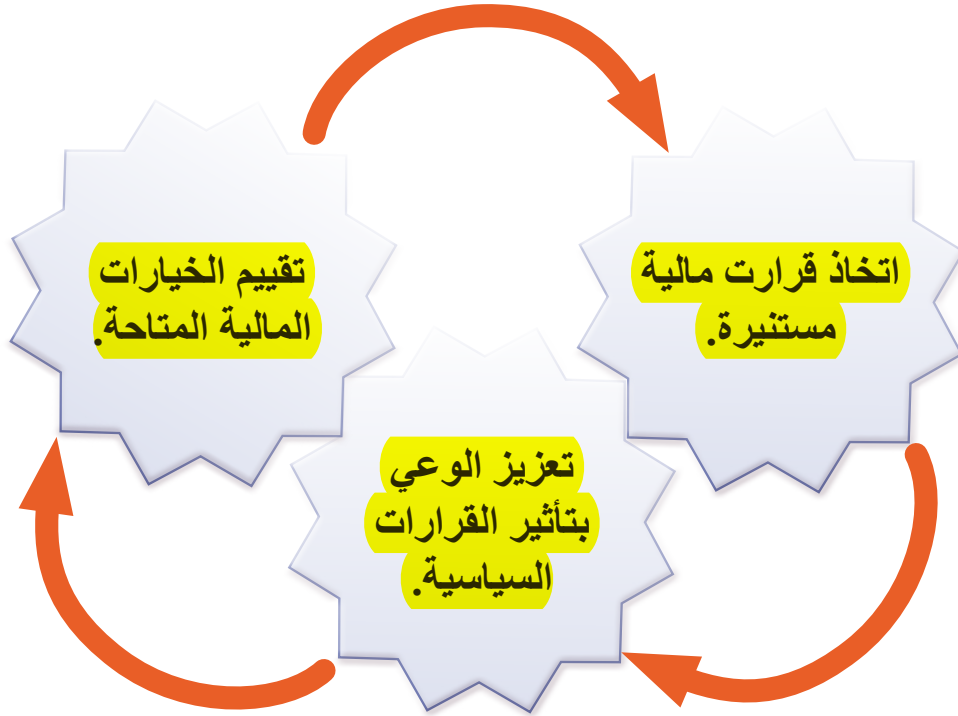
1. اتخاذ قرارات مالية مستنيرة:

يساعد علم الاقتصاد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مُتكررة اعتيادية مثل شراء الاحتياجات اليومية، وقرارات مالية طويلة الأجل مثل شراء منزل والاستثمار في مشروع ما. ونظرًا إلى محدودية الموارد المتاحة؛ فإنَّ من الضروري توزيعها بفعالية لتلبية الاحتياجات المختلفة.

ولهذا يَعمد الأفراد إلى تحديد أولوياتهم المالية، مثل سداد الفواتير وشراء الضروريات، آخذين العديد من العوامل المؤثرة بالاعتبار، مثل: مستويات الأسعار، والدخل المتاح، والتفضيلات الشخصية.

وفي هذا السياق، يؤدي علم الاقتصاد دورًا رئيسًا في توجيه الأفراد نحو اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا، بما يُناسب إمكانياتهم وأوضاعهم الاقتصادية. أنظر الشكل (1).

كيف يُمكن لعلم الاقتصاد أن يُؤثر تأثيرًا مباشرًا في حياتنا اليومية؟



الشكل (1): تأثير دراسة علم الاقتصاد في الأفراد.

2. تقييم الخيارات المالية المتاحة:

يساعد علم الاقتصاد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، وذلك بتعريفهم كيفية تخصيص الموارد المحدودة للوفاء باحتياجاتهم وتلبية رغباتهم. كذلك يعمل علم الاقتصاد على تمكين الأفراد من تقييم الخيارات المالية المتاحة بناءً على مفهوم **تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost)**؛ سواء تعلّق ذلك بالإففاق (الاستهلاك)، أو الادخار، أو الاستثمار.

يشير مفهوم تكلفة الفرصة البديلة إلى المنافع التي يتم التخلّي عنها عند اختيار أحد البدائل عوضاً عن بديل آخر؛ ما يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية وكفاءة؛ إذ تُعدّ تكلفة الفرصة البديلة مقياساً للقيمة المُحتَمَلة التي تُترك جانباً نتيجةً لتفضيل خيار ما على آخر.

على سبيل المثال، إذا قرّر أحد الأشخاص إنفاق مبلغ من المال على شراء جهاز إلكتروني بدلاً من إنفاقه على السفر أو استثماره في التعليم، فإنّ تكلفة الفرصة البديلة تتمثّل في المنافع التي كان يُمكن تحقيقها من الخيار الآخر. وبالمثل، إذا قرّر شخص ما إنفاق المال على سلعة مُعيّنة، فإنّه بذلك يتخلّى عن فرصة إنفاقه على شيء آخر، أو ادخاره لتحقيق أهداف مالية مستقبلاً.

يُستخدم مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في علم الاقتصاد لمساعدة الأفراد والمستثمرين على تقييم الخيارات المتاحة، واتخاذ قرارات مستنيرة تُحقّق أعلى منفعة بأقل كُلفة.

هل يُمكن أن تكون تكلفة الفرصة البديلة دائماً قابلة للقياس المالي؟ أبرّر إجابتي.

دراسة حالة



خلال السنوات التي شهدت انتشار جائحة كورونا، عملت الطالبة الجامعية ميس على صنع أنواع عديدة من الصابون، وكانت تباع مُنتجاتها لتأمين مصروفاتها الشخصية وتحقيق دخل مالي يكفي احتياجاتها. وفي ظلّ تفشّي الجائحة، ازداد الطلب على المُعقّمات بصورة كبيرة، فقرّرت ميس مُواكبة هذا التوجّه في السوق، وبدأت تُصنّع مُعقّمات الأيدي بدلاً من الصابون. وقد ترتّب على ذلك تكاليف إضافية، إلى جانب تخصيص مزيد من الوقت والجُهد في عملية التصنيع، وحاجتها إلى مساعدة الأهل في عملية التسويق.

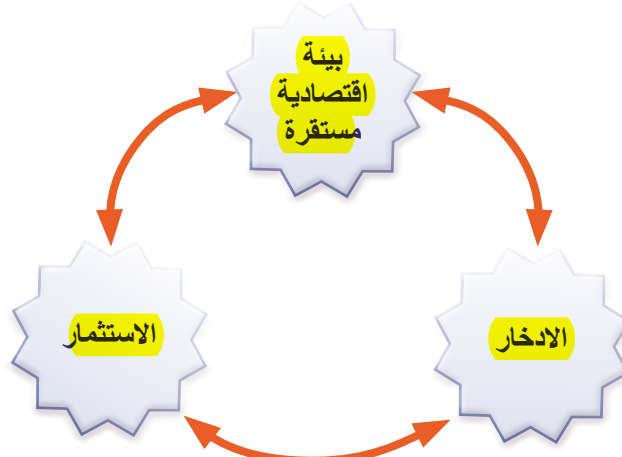
- ما رأيك في القرار الذي اتخذته ميس؟

- ما تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة إلى ميس؟



في ما يتعلّق بالادخار والاستثمار، تُؤثّر حالة الاقتصاد تأثيراً كبيراً في قرارات الأفراد المُتعلّقة بالادخار والاستثمار. فإذا كانت البيئة الاقتصادية مستقرة، شعر الأفراد بمزيد من الأمان؛ ما يُحفّزهم إلى الادخار والاستثمار على المدى الطويل. أمّا إذا كانت البيئة الاقتصادية غير مستقرة، فقد يُفضّل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم نقدًا أو استثمارها في مشروعات أقل مخاطرة.

إنّ فهم الأفراد للمبادئ الاقتصادية يساعدهم على إدراك أنّ الادخار (Saving) والاستثمار (Investment) يُمثّلان ركيزتين أساسيتين لتحسين مستوى حياتهم وتجويدها مستقبلاً. أنظر الشكل (2).



الشكل (2): تحفيز البيئة الاقتصادية المستقرة الأفراد إلى الادخار والاستثمار.

الادخار (Saving):

يُعرّف **الادخار** بأنّه عملية حفظ جزء من الدخل بدلاً من إنفاقه؛ لاستخدامه مستقبلاً، أو تحقيق أهداف مالية مُعيّنة. يتيح الادخار للأفراد توفير مبلغ من المال يساعدهم على مواجهة الأزمات والتكيّف مع الحالات الطارئة، مثل: فقدان الوظيفة، أو ظهور نفقات غير مُتوقّعة. وبذلك، يُسهّم الادخار في تحقيق الاستقرار المالي؛ ما يُمكن الأفراد من التعامل مع الأزمات والظروف الاستثنائية بشكل أفضل.

الاستثمار (Investment):

الاستثمار هو وسيلة لتنمية الثروة، وتحقيق عوائد مالية أكبر على المدى الطويل، وذلك بتوظيف الأموال أو الموارد المتاحة في مجالات مُتنوّعة، مثل: الأسهم، والعقارات، والمشاريع التجارية. بعبارة أخرى، فإنّ الاستثمار هو استخدام الموارد المالية أو غير المالية على نحو يُفضي إلى تحقيق عوائد مستقبلية، أخذاً المخاطر المُحتَملة وتنوُّع الفرص الاستثمارية بالاعتبار. وهذا يعني أنّ الهدف الرئيس للاستثمار هو زيادة رأس المال، أو تحقيق دخل مستمر بمرور الوقت.

3. تعزيز الوعي بتأثير السياسات الاقتصادية:

تؤدّي السياسات الاقتصادية دوراً أساسياً في حياة الأفراد؛ إذ يُمكنها تحفيز النمو الاقتصادي، وخفض مُعدّلات البطالة، ومحاربة ظاهرة الفقر.

- ما الفرق بين الادخار والاستثمار؟
- كيف يُمكن للادخار والاستثمار أن يُكَمِّل أحدهما الآخر؟



النشاط 1 المناظرة.

- يطرح المُعلِّم / المُعلِّمة المسألة الآتية للنقاش والمناظرة:
أيُّهما أفضل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الادخار أم الاستثمار؟
- يُقسِّم المُعلِّم / المُعلِّمة طلبة الصف إلى مجموعتين اثنتين، ثمَّ يطلب إلى أفراد هاتين المجموعتين عقد مناظرة نقاشية عن المسألة المطروحة بعد توزيع المهام على النحو الآتي:
* المجموعة الأولى (مجموعة الادخار): استعراض فوائد الادخار، مثل: تحقيق الأمان المالي، والاستعداد لحالات الطوارئ، وتقليل المخاطر.
* المجموعة الثانية (مجموعة الاستثمار): مناقشة مزايا الاستثمار، مثل: زيادة الثروة على المدى الطويل، وتحقيق دخل إضافي، والمُساهمة في النمو الاقتصادي.
- يطلب المُعلِّم / المُعلِّمة إلى أفراد المجموعتين جمع المعلومات اللازمة، والالتزام بالوقت المُحدَّد، وتقديم أمثلة واقعية لدعم وجهات النظر، إضافةً إلى احترام الآراء المختلفة لتعزيز الحوار البناء.

أبرز أنواع السياسات الاقتصادية:

أ- السياسة المالية:

تُعَدُّ **السياسة المالية (Fiscal Policy)** إحدى الأدوات الرئيسة لإدارة الاقتصاد الكلي، التي تُنفَّذها وزارة المالية. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية عن طريق إدارة الضرائب، وتطبيق التخفيضات الضريبية، وإدارة الدين العام، والتحكُّم في المصروفات مثل الإنفاق الحكومي. يُمكن للسياسة المالية التأثير مباشرة في النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تستطيع الحكومة الاستثمار في القطاعات الحيوية كالعليم والصَّحَّة، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية لتحفيز النشاط الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة.

● **مثال:** تخفيض الحكومة الأردنية الضرائب على بعض القطاعات، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بهدف جذب الاستثمارات؛ ما أسهم في نمو قطاع التكنولوجيا، وأفضى إلى إيجاد فرص عمل جديدة للشباب الأردني في مجال البرمجة وتكنولوجيا المعلومات.

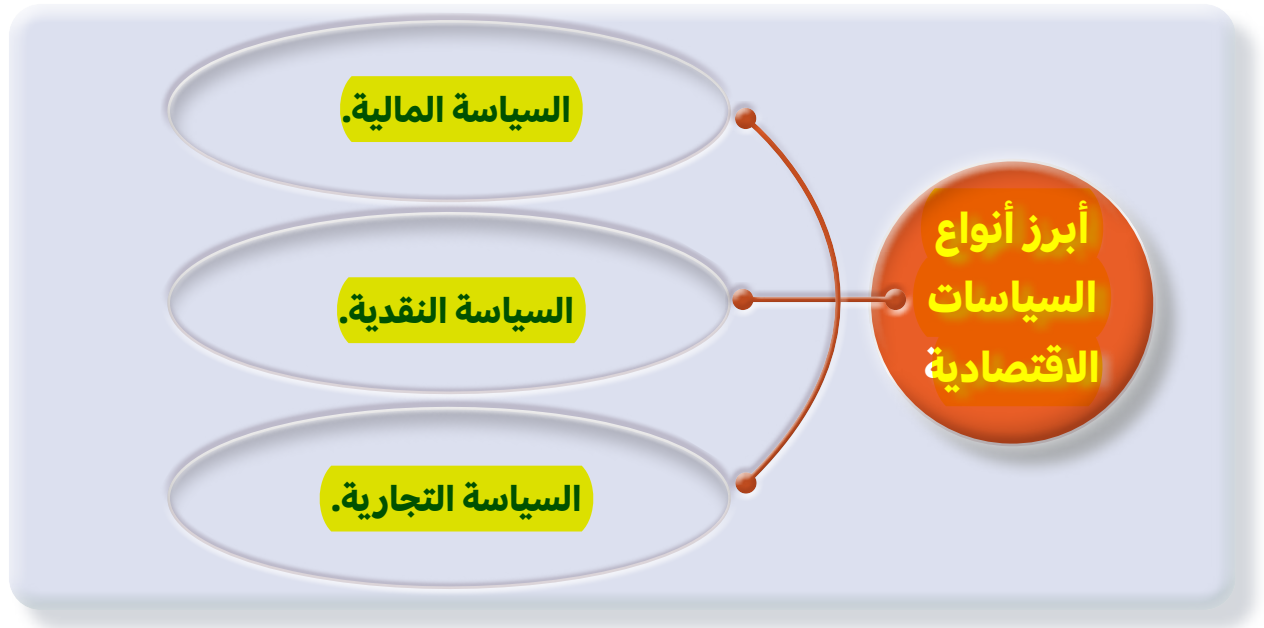
ب- السياسة النقدية:

تُعَدُّ **السياسة النقدية (Monetary Policy)** أداة أساسية لإدارة الاقتصاد الكلي، ويُشرف البنك المركزي على تنفيذ هذه السياسة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود، وذلك عن طريق تعديل سعر الفائدة. فعلى سبيل المثال، يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تشجيع الأفراد والشركات على الاقتراض والاستثمار؛ ما يُعزِّز النمو الاقتصادي، ويزيد من فرص العمل.

● **مثال:** تخفيض أسعار الفائدة أثناء جائحة كورونا؛ لدعم الشركات الصغيرة والشركات المُتوسِّطة، وتشجيعها على الاستمرار في النشاط الاقتصادي.

ج- السياسة التجارية:

السياسة التجارية (Trade Policy) هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضعها الدولة لتنظيم تجارتها مع الدول الأخرى، بما في ذلك جميع جوانب عملية الاستيراد والتصدير. تؤدي السياسة التجارية دورًا محوريًا في توجيه حركة السلع والخدمات عبر الحدود؛ ما يؤثر تأثيرًا مباشرًا في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدول. تشمل هذه السياسة فرض التعريفات الجمركية، وتقديم الدعم للصناعات المحلية، وإبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى. وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. كذلك تُسهم السياسة التجارية في جذب الاستثمارات، وإيجاد فرص العمل، وضمان توافر السلع بأسعار مناسبة. أنظر الشكل (3).



الشكل (3): أبرز أنواع السياسات الاقتصادية.

؟ ما العلاقة بين السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وإيجاد فرص العمل؟

تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع:

تُعَدُّ السياسات الاقتصادية واحدة من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. أنظر الشكل (4).

1. إيجاد فرص العمل:

تؤدي السياسات الاقتصادية دورًا محوريًا في إيجاد فرص العمل، وتعزيز مستوى التوظيف في المجتمع. ومن ثم، فإن تبني سياسات تنموية فعالة يُمكن الحكومات والشركات من تحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث فرص عمل جديدة.

2. تحسين جودة الحياة:

تؤثر السياسات الاقتصادية تأثيراً مباشراً في جودة حياة الأفراد. وما إن تعتمد الحكومة سياسة مالية توسعية (مثل: خفض الضرائب، أو زيادة الإنفاق العام)، حتى يزداد الدخل المتاح للأفراد؛ ما يُعزّز الاستهلاك، ويُحفّز النشاط الاقتصادي. وبالمقابل، قد تؤدي السياسات المالية الانكماشية (مثل: رفع الضرائب، أو تقليل الإنفاق الحكومي) إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي؛ ما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وجودة حياة الأفراد. على سبيل المثال، قد يؤدي خفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل: التعليم، والصّحة) إلى تراجع مستوى الرفاهية في المجتمع. ولهذا، فإن تحقيق التوازن بين هذه السياسات يتطلب دراسة دقيقة لاحتياجات الأفراد والمجتمع.

● **مثال:** زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، مثل: الطرق، والمستشفيات؛ ما يسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين.

3. محاربة الفقر والبطالة:

يسهم تحسّن أداء الاقتصاد إسهاماً كبيراً في خفض معدلات الفقر والبطالة. فعندما تتبنّى الحكومات سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع فرص الاستثمار (مثل: دعم الاستثمارات، وتحسين بيئة الأعمال)، فإن ذلك يسهم في توسيع أنشطة الشركات، واستحداث فرص عمل جديدة؛ ما يُقلّل من معدلات البطالة، ويُحسّن مستوى معيشة الأفراد. على سبيل المثال، يُمكن لبرامج التدريب المهني ودعم المشروعات الصغيرة أن تساعد على تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود؛ ما يسهم في تقليص جيوب الفقر، ويدعم الاستقرار الاجتماعي، ومن ثمّ يُعزّز النمو الاقتصادي، ويجعل المجتمعات أكثر ازدهاراً.

● **مثال:** إسهام برامج الحماية الاجتماعية (مثل شبكة الأمان الاجتماعي) في خفض نسب الفقر، ودعم الأسر المحتاجة.

كيف يُمكن للسياسات المالية التوسعية أن تؤثر إيجاباً في جودة حياة الأفراد؟



أفكر

- هل يُمكن للسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة أن تتعارض مع تلك التي تهدف إلى محاربة الفقر والبطالة؟
- كيف يُمكن التوفيق بين هذه الأهداف؟

1 إيجاد فرص العمل.

2 تحسين جودة الحياة.

3 محاربة الفقر والبطالة.

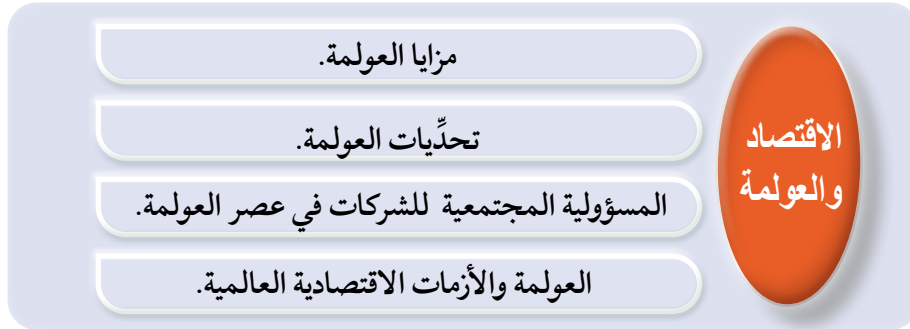
تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع

الشكل (4): تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع.

العولمة

في ظلّ التطوّرات المُتسارعة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت **العولمة** (Globalization) واحدة من أبرز الظواهر التي تُشكّل ملامح النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي والرّبع الأوّل من القرن الحادي والعشرين الميلادي.

تُعرّف العولمة بأنّها ظاهرة تعمل على زيادة الترابط والتعاون بين الدول في مجال المال، والتجارة، والتكنولوجيا، والاتصالات، والثقافة؛ فقد أصبح العالم أكثر تشابكاً، ولم تُعدّ الدول تعمل بمعزل عن بعضها، بل أصبحت الاقتصادات المحلية جزءاً لا يتجزأ من شبكة اقتصادية عالمية مُترابطة. أنظر الشكل (5).



الشكل (5): أبرز جوانب الاقتصاد والعولمة.

الربط مع التكنولوجيا

تُعقد اليوم دراسة عن الأزمة المالية العالمية عام 2008 م في الاقتصاد الأردني، اعتماداً على بعض الأدوات الرقمية المُتقدّمة، مثل (Google Scholar)، وقواعد البيانات الدولية، مثل تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank)، وذلك بهدف الوصول السريع إلى مصادر موثوقة. كذلك تُستخدم في هذه الدراسة بعض أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل (ChatGPT)، لتحليل النصوص واستخراج الأفكار الرئيسة. ولتحليل البيانات، تُستخدم في الدراسة برامج مُتخصّصة، مثل (Excel) و (Tableau)، لإنشاء رسوم بيانية تُوضّح تأثير هذه الأزمة في مؤشرات اقتصادية مُهمّة، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، ومُعدّلات البطالة. كذلك تعتمد الدراسة على منصات تعاونية، مثل (Google Docs) و (Microsoft Teams)، لتعزيز العمل الجماعي، وتسهيل تبادل المعلومات. ولعرض النتائج، سيتمّ إعداد عروض تقديمية باستخدام برمجية (PowerPoint) أو (Canva)، وسيتمّ نشر النتائج عبر منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية التي تعتمد على (Word Press).

مزايا العولمة:

- أ- تعزيز النمو الاقتصادي: تُسهّم العولمة في فتح الأسواق العالمية أمام الدول؛ ما يُعزّز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة أنشطة التجارة الدولية، وتبادل السلع والخدمات، وتوسيع نطاق التعاون بين الدول.
- ب- التعاون الدولي: يُسهّم الترابط بين الدول في تحقيق الاستقرار العالمي وزيادة التبادل الثقافي والتكنولوجي؛ ما يؤدي إلى نشر المعرفة والابتكار.
- ج- توسيع الأسواق وزيادة الفرص الاقتصادية: تفتح العولمة الأسواق أمام المُنتجات والخدمات من جميع أنحاء العالم؛ ما يُوفّر فرصاً جديدةً.

تحديات العولمة:

- أ- زيادة التباينات الاقتصادية: قد تؤدي العولمة إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية بين الدول الكبرى والدول النامية؛ ذلك أن الدول الكبرى تستفيد من مزايا العولمة أكثر من الدول النامية؛ ما يزيد من التباينات الاقتصادية بين هذه الدول.
- ب- التأثيرات البيئية: يؤدي تزايد الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات التلوث البيئي؛ ما يتطلب تبني استراتيجيات فعالة للحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة المنشودة.

تحديات العولمة:

- 1- زيادة التباينات الاقتصادية.
- 2- التأثيرات البيئية.



مزايا العولمة:

- 1- تعزيز النمو الاقتصادي.
- 2- التعاون الدولي.
- 3- توسيع الأسواق وزيادة الفرص الاقتصادية.

المسؤولية المجتمعية للشركات في عصر العولمة

المسؤولية المجتمعية للشركات (Corporate Social Responsibility CSR): هي التزام الشركات والمؤسسات باعتماد ممارسات تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع والبيئة عن طريق أنشطتها التجارية. ويتضمن ذلك تبني سياسات ومبادرات تُركّز على تقليل الأضرار البيئية والاجتماعية، وتعزيز العدالة الاقتصادية، والإسهام في التنمية المستدامة.

ففي ظلّ العولمة، أصبح من الضروري أن تتبنى الشركات دعم المسؤولية المجتمعية بصورة جادة، وذلك بالالتزام بممارسات تُفضي إلى تحسين كفاءة استهلاك الموارد وتقليل حجم النفايات. ومن ثمّ، فإنّ اضطلاع الشركات بهذه المبادرات سيعمل على تعزيز الاستدامة الاقتصادية، ويساعد على حماية البيئة.

صحيح أنّ هذه الممارسات والمبادرات تزيد الوعي بالمسؤولية البيئية، لكنّها تُعزّز أيضًا سمعة الشركات، وتزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. والشيء نفسه ينطبق على المسؤولية المجتمعية للشركات؛ إذ غدت هذه المسؤولية ركيزة أساسية في تعزيز الاستدامة وتحسين سمعة الشركات في ظلّ العولمة.

● **مثال:** استثمار الشركات الكبرى جزءًا من أرباحها في مشروعات مجتمعية، مثل بناء مراكز تدريب للشباب، أو دعم المبادرات البيئية؛ ما يُسهم في تحسين أوضاع المجتمع، ويزيد من وعي الأفراد بضرورة المحافظة على البيئة ومواردها.



العولمة والأزمات الاقتصادية العالمية

أثّرت العولمة تأثيرًا مباشرًا في الاقتصاد العالمي، وجعلته أكثر ترابطًا من أيّ وقت مضى؛ ما فتح أبوابًا جديدة للنمو والتعاون الدولي. وبالرغم من ذلك، فإنّ هذا التأثير والترابط يُفاقم الأزمات الاقتصادية، ويزيد من تبعاتها؛ ما يتطلب فهمًا أعمق لآليات الاقتصاد العالمي.

– ما الممارسات الأساسية التي يُمكن للشركات أن تتبناها لتحقيق المسؤولية الاجتماعية؟

بدأ الاقتصاد العالمي يشهد في السنوات العشر الأخيرة عودة السياسة الحمائية (Protectionist Policy)؛ إذ عَمَدَت العديد من الدول إلى اتخاذ تدابير وقائية لحماية صناعاتها المحلية من أثر المنافسة العالمية. وقد جاءت هذه العودة نتيجةً لعوامل عدّة، أبرزها: الأزمات الاقتصادية المتتالية، وتنامي المشاعر القومية، والتغيّرات في نظام التجارة العالمي. ولهذا سارعت حكومات بعض الدول إلى فرض تعرفات جمركية على الواردات، وإلغاء الاتفاقيات التجارية أو إعادة التفاوض عليها، بهدف دعم اقتصاداتها المحلية، وزيادة فرص العمل. وقد أثارت هذه السياسات جدلاً واسعاً بخصوص تأثيرها المُحتمل في النمو الاقتصادي العالمي، وزيادة تكاليف السلع، وتراجع العلاقات التجارية بين الدول.

معلومة تعلّمُها، وأُشارك فيها عائلتي

يُعَدُّ علم الاقتصاد من الركائز الأساسية التي تُحدّد مستوى رفاهية الأفراد والمجتمع. فهو ليس علماً نظرياً يعتمد على الأرقام والمعادلات فحسب، بل يُشكّل قوّة مؤثّرة تُحدّد مختلف مناحي حياتنا اليومية، بدءاً بالقرارات المالية الشخصية التي يتخذها الأفراد، وانتهاءً بالسياسات الاقتصادية التي ترسم مسار التنمية على المستويين الوطني والدولي.

لا شكّ في أنّ دراسة علم الاقتصاد وفهمه يُعزّزان قدرتنا على تحسين جودة الحياة؛ سواء أكان ذلك عن طريق زيادة مستويات الدخل، أم إيجاد فرص العمل، أم الحفاظ على بيئة مستدامة للأجيال القادمة. كذلك يُعمّق هذا الفهم إدراكنا لكيفية إدارة الموارد بحكمة؛ ما يُحقّق التوازن بين الاحتياجات الفردية والاحتياجات الجماعية.



نصيحة

يجب ادخار جزء من الدخل بشكل مُنتظم، حتّى لو كان المبلغ المُدخّر قليلاً؛ فالادخار يساعد الفرد على مواجهة الحالات الطارئة ماليّاً، ويُعزّز استقراره المالي مستقبلاً.



السؤال الأول: أوضّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
الادخار، الاستثمار، العولمة، سياسة الحماية.

السؤال الثاني: أذكر ثلاثة جوانب تُؤثر فيها السياسات الاقتصادية في المجتمع.

السؤال الثالث: أعلّل ما يأتي:

- 1- يُمكن للسياسات الاقتصادية الفعّالة أن تُسهّم في توفير فرص العمل وخفض مُعدّلات البطالة.
- 2- تعمل الشركات المحلية على رعاية المباريات أو المسابقات في المملكة.
- 3- قد تُؤدّي السياسات المالية الانكماشية إلى تراجع الخدمات العامة.

السؤال الرابع: أوضّح بمثالٍ دور الاقتصاد في تحسين طريقة اتخاذ القرارات على كلّ من المستوى الشخصي، والمستوى المجتمعي، والمستوى العالمي.

السؤال الخامس:

- 1- ما الفرق بين السياسة المالية التوسّعية والسياسة المالية الانكماشية؟
- 2- كيف يُمكن للحكومات تحقيق التوازن بين السياسة المالية التوسّعية والسياسة المالية الانكماشية لضمان الاستقرار الاقتصادي وجودة الحياة؟ أدعّم إجابتي بأمثلة.

السؤال السادس: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1. تُؤدّي السياسات الاقتصادية دورًا محوريًا في استحداث فرص العمل عن طريق تبني _____ فعّالة.
2. يُسهّم الاستثمار الحكومي في القطاعات الحيوية، مثل _____ و _____، في تعزيز سوق العمل.
3. إذا اعتمدت الحكومة سياسات مالية توسّعية، مثل خفض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام، زاد _____ المتاح للأفراد.
4. تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن بين _____ والنفقات الحكومية.



السؤال السابع: يُقال: " قد تُؤثّر القيم الشخصية والتغيرات الاجتماعية والضغوط الاقتصادية في قرارات الأفراد المُتعلّقة بتكلفة الفرصة البديلة ". ما رأيي في هذه العبارة؟ أبرّر إجابتي، وأدعمها بأمثلة.

السؤال الثامن: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلّ ممّا يأتي:

- 1- أحد المفاهيم الاقتصادية التي تساعد الأفراد على فهم خياراتهم المختلفة هو:
(أ) تكلفة الفرصة البديلة. (ب) الإنتاجية الاقتصادية. (ج) العولمة. (د) الأصول الثابتة.
- 2- يُسهم الاستثمار في تحسين وضع الأفراد المالي عن طريق:
(أ) توفير مبلغ مالي لمواجهة الحالات الطارئة. (ب) تقليل الحاجة إلى الادخار.
(ج) تنمية المال المُدخّر، وتحقيق عوائد أكبر. (د) تقليل الفوائد البنكية والعمولات.
- 3- يُمكن للحكومات والشركات إيجاد فرص عمل جديدة عن طريق:
(أ) تقليل عدد الشركات والمؤسسات. (ب) خفض حجم الاستثمارات، وترشيد الإنفاق.
(ج) فرض الرسوم والضرائب. (د) اتباع سياسات اقتصادية فعّالة.
- 4- يُمكن للاقتصاد المُساهمة في محاربة الفقر عن طريق:
(أ) تقليل الاستثمارات في القطاعات الحيوية والخدمية.
(ب) تعزيز سياسات النمو الاقتصادي التي تُوفّر بيئة مُشجّعة للأعمال.
(ج) فرض مزيد من الضرائب والرسوم على الأفراد والشركات في القطاع الخاص.
(د) تقليص عدد الوظائف والأنشطة في الشركات التجارية.
- 5- المسؤولية المجتمعية للشركات تعني:
(أ) استثمار الأموال في الأسواق المحلية والعالمية. (ب) التركيز على الربح فقط من دون اهتمام بالبيئة.
(ج) الالتزام بالمعايير البيئية والمعايير الاجتماعية. (د) تقليل دور الأفراد والشركات في المجتمع.

أستكشف



الحاجات



محدودية الموارد



- هل تشابه مشكلات الأفراد الاقتصادية في المجتمع؟
- كيف تؤثر ندرة الموارد في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد؟
- ما الآثار الاجتماعية للمشكلة الاقتصادية؟
- ما الخيارات المتاحة للأفراد في ظلّ الموارد المحدودة؟

المفاهيم والمصطلحات الرئيسية:

المشكلة الاقتصادية، الندرة، الاختيار، تخصيص الموارد، التضخم، الركود الاقتصادي، عجز الموازنة، البطالة، الفقر، خط الفقر.

نتائج التعلم:

- 1- توضيح مفهوم كلّ من المشكلة الاقتصادية، والندرة، والاختيار.
- 2- بيان أسباب المشكلة الاقتصادية المرتبطة بالندرة واحتياجات الأفراد ورغباتهم.

● مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تُعبّر **المشكلة الاقتصادية (Economic Problem)** عن التحدّيات الناشئة من ندرة الموارد (Scarcity) مقارنةً بالحاجات والرغبات البشرية المتعدّدة والمُتزايدة، ويُمكن التغلّب على هذه التحدّيات بإيجاد توازن بين الموارد الاقتصادية النادرة والحاجات والرغبات البشرية المتعدّدة والمُتزايدة، وضمان العدالة في توزيع هذه الموارد، وتعزيز استخدامها بكفاءة؛ ما يُفضي إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية. إنّ حلّ المشكلات الاقتصادية لا يقتصر فقط على وضع السياسات الاقتصادية الفعّالة، وإنّما يشمل تعزيز الوعي الاقتصادي لدى الأفراد والمجتمعات؛ لضمان مشاركتهم الفعّالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.



● أبرز أسباب المشكلة الاقتصادية:

أ- ندرة الموارد (Scarcity):

تُعدّ ندرة الموارد المفهوم المحوري الذي يُجسّد جوهر المشكلة الاقتصادية؛ إذ تشير إلى محدودية الموارد المتاحة مقارنةً بالتزايد المستمر في حاجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم، في ظلّ النمو السكاني والتطوّر التكنولوجي المُتسارع. تفرض هذه المحدودية ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة بخصوص كيفية توزيع الموارد واستخدامها بطريقة فعّالة، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة مُمكنة منها. بناءً على ذلك، يتعيّن على الأفراد والمجتمعات اختيار سُبُل مدروسة لتوزيع الموارد النادرة بطريقة عادلة وكفؤة، بما يُسهم في تلبية الاحتياجات وتحقيق التنمية المستدامة.

ب- تزايد الرغبات والحاجات البشرية:

تُعدّ رغبات الإنسان غير المحدودة أحد الأسباب الرئيسة لظهور المشكلة الاقتصادية. ولما كانت رغبات الإنسان وحاجاته في تزايد، فإنّ ندرة الموارد وشُحّها يحولان دون إشباع جميع هذه الرغبات والحاجات. ولا شكّ في أنّ الرغبات والحاجات البشرية المستمرة تختلف من فرد إلى آخر؛ فما يُعدّ أولوية عند فرد ما، قد لا يكون كذلك عند غيره. وبذلك، تختلف درجة الإلحاح والأهمية بحسب اختلاف الأفراد؛ ما يدفع كلّاً منهم إلى تخصيص الموارد المتاحة لديه وتوظيفها في ما يُحقّق أكثر رغباته أهميةً.

● كيف تُؤثّر ندرة الموارد في القرارات اليومية التي يتخذها الأفراد بخصوص استخدام مواردهم المتاحة؟

عناصر المشكلة الاقتصادية:

يتطلب حلُّ المشكلة الاقتصادية أن يجيب الأفراد والمجتمعات عن ثلاثة أسئلة رئيسة، هي: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولِمَنْ ننتج؟ علمًا بأن هذه الأسئلة تُمثِّل عناصر المشكلة الاقتصادية، وهي: الاختيار، وتخصيص الموارد، والفئة المُستهدَفة من الإنتاج. أنظر الشكل (1). في ما يأتي بيان لكلٍّ من هذه العناصر:

أ- الاختيار (Choice): يشير مفهوم الاختيار إلى عملية تحديد أولويات المجتمع واتخاذ قرارات بخصوص نوعية السلع والخدمات، والكميات التي يُمكن إنتاجها من هذه السلع والخدمات باستخدام الموارد المحدودة. تتطلب هذه العملية المفاضلة بين البدائل المتاحة؛ إذ لا يُمكن تحقيق جميع الرغبات في آنٍ معًا؛ لذا يتعيَّن على الأفراد والمؤسسات اتخاذ قرارات مدروسة حيال ما يجب إنتاجه، وذلك بالاستناد إلى احتياجات المجتمع، وطبيعة السلع المطلوبة، والكميات المناسبة لها. كذلك ينبغي لهذه القرارات أن تراعي الأهداف المنشودة، وذلك بمنح الأولوية للخيارات ذات الجدوى والأثر الأكثر فعالية. من هنا، تبرز الحاجة إلى تخصيص الموارد المتاحة بكفاءة، بما يضمن الاستخدام الأمثل لها، وتحقيق أقصى منفعة مُمكنة للمجتمع ضمن إطار من التوازن بين الحاجات والرغبات.

ب- تخصيص الموارد (Resource Allocation): يشير هذا المفهوم إلى كيفية توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة لتحقيق أقصى كفاءة. وهذا يتطلب اتخاذ قرارات بخصوص ما يجب إنتاجه، وكيفية الإنتاج، ولِمَنْ يُخصَّص، بما يُحقِّق الأهداف المنشودة لكلٍّ منها. ومع ذلك، تُواجه المجتمعات تحدِّياتٍ مستمرًا في توزيع الموارد بطريقة تُلبِّي احتياجات الأفراد الأساسية، وتُعزِّز رفاههم. وتحقيقًا لهذا الهدف؛ تلجأ الحكومات إلى استخدام أدوات مُتنوعة، مثل تحديد الأسعار، وفرض الضرائب، وتقديم الدعم للمشروعات الحيوية، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، وتعزيز الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد.

ج- الفئة المُستهدَفة من الإنتاج: لا بُدَّ من تحديد الفئات التي يستهدفها الإنتاج، ومعرفة مَنْ يُمكنه الاستفادة من السلع والخدمات المُقدَّمة. ويعتمد ذلك على عوامل عدَّة، أبرزها: كيفية توزيع الدخل في المجتمع، وآليات السوق، والسياسات الحكومية. ففي الأنظمة الاقتصادية القائمة على السوق، تُحدَّد قوى العرض والطلب الفئات المُستهلكة بناءً على القدرة الشرائية لكلٍّ منها. أمَّا في الأنظمة الاقتصادية المُخطَّطة، فإنَّ الحكومة تتولَّى مهمة توزيع الإنتاج وفقًا لأولويات المجتمع، مثل: تلبية احتياجات الأفراد الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

هل يُمكن حلُّ مشكلة الندرة بصورة جذرية؟ أبرِّر إجابتي.
- لماذا يجب على الأفراد والمجتمعات اتخاذ قرارات تتعلق بتخصيص الموارد؟



الشكل (1): عناصر المشكلة الاقتصادية.

أمثلة تطبيقية على المشكلات الاقتصادية

توجد أمثلة عديدة على المشكلات الاقتصادية، يُبينها الشكل (2)، وهي:

1. التضخم (Inflation):

ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار العام؛ ما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة. فكلما ارتفع مُعدّل التضخم، انخفضت قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال؛ ما يُؤثر سلباً في مستوى المعيشة.

2. الركود الاقتصادي (Economic Recession):

تراجع ملحوظ في النشاط الاقتصادي خلال مُدة زمنية مُعيّنة، بحيث يتجاوز الإنتاج حجم الاستهلاك؛ ما يؤدي إلى تراكم المخزونات غير المبيعة، وانخفاض الأسعار، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وقد يُفضي ذلك إلى تسريح العمّال وتراجع الاستثمارات.

3. عجز الموازنة (Budget Deficit):

يحدث عجز الموازنة عندما تتجاوز نفقات الحكومة إيراداتها المُتوقّعة؛ إمّا بسبب زيادة الإنفاق على الخدمات العامة، وإمّا نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية. وقد يؤدي استمرار العجز إلى تراكم الدّين العام، واللجوء إلى الاقتراض.

4. البطالة (Unemployment):

حالة اقتصادية تعكس عدم قدرة سوق العمل على استيعاب جميع القوى العاملة الراغبة في العمل؛ ما يؤدي إلى ارتفاع أعداد العاطلين. تُعدّ البطالة من أبرز المؤشّرات على وجود خلل اقتصادي، وهو ما يُؤثر سلباً في الدخل القومي، والاستقرار الاجتماعي، ومستويات الاستهلاك والإنتاج.



الشكل (2): أمثلة تطبيقية على المشكلات الاقتصادية.

ترابط المشكلات الاقتصادية

ترتبط المشكلات الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً في ما بينها؛ فارتفاع مُعدّلات التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد، وزيادة الأعباء المعيشية على الأسر؛ ما يسهم في تراجع مستويات الاستهلاك. ويؤدي هذا الانخفاض في الطلب إلى حدوث ركود اقتصادي قد يُفضي إلى ارتفاع مُعدّلات البطالة، ثمّ تفاقم مشكلة الفقر. وبهذا يتّضح أنّ هذه المشكلات لا تُعالج بمعزل عن بعضها، بل تستدعي حلولاً شاملة تأخذ تداخل آثارها بالاعتبار.

النشاط 1 الاستراتيجية الوطنية لكبار السن.

يؤدي كبار السن دورًا إيجابيًا في المجتمع. وبالرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها بعض المجتمعات بسبب زيادة أعداد هذه الفئة، والنظر إلى أفرادها بوصفهم يمثلون مشكلة اقتصادية، فإن المملكة تعدّهم مصدر إلهام وعطاء.

أنفذ - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - النشاط الآتي الذي يهدف إلى تعزيز فهم الدور الإيجابي لكبار السن في المجتمع.

خطوات العمل:

- 1- البحث في المواقع الإلكترونية الموثوقة عن أهداف الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في المملكة.
- 2- تدوين النقاط الرئيسة التي تختص بتحسين جودة الحياة لأفراد هذه الفئة، وتكفل لهم الحقوق كاملة.
- 3- التعرف إلى كبار السن الناشطين اقتصاديًا.
- 4- تحديد بعض كبار السن في البيئة المحيطة بمن لا يزالون يعملون، أو يشاركون في الحياة الاقتصادية.
- 5- إجراء مقابلات مع بعض هؤلاء العاملين، تتضمن فهم الأسباب التي تدفعهم إلى الاستمرار في العمل (مثل: الرغبة في المساهمة المجتمعية، وتحقيق الاستقلال المادي، وحب العمل)، وتعرف احتياجاتهم في هذه المرحلة العمرية، وكيف يمكن دعمهم بصورة أفضل.
- 6- إعداد عرض تقديمي يتضمن ملخصًا لأبرز النتائج التي انتهى إليها البحث والمقابلات، وبيانًا لدور كبار السن الفعال في رفد المجتمع بخبراتهم وتجاربهم.
- 7- تقديم مقترحات تُعزز دمج كبار السن في الحياة اجتماعيًا واقتصاديًا.



أفكر

تعرّفنا أنّنا أن المشكلات الاقتصادية (مثل: التضخم، والركود، وعجز الموازنة، والبطالة) ترتبط معًا ارتباطًا وثيقًا، ولكن:

- 1- هل يمكن معالجة إحدى هذه المشكلات وحدها من دون التأثير في غيرها؟ أبرر إجابتي.
- 2- ما التحديات التي قد تواجهها الحكومات عند سعيها إلى تحقيق توازن بين هذه المشكلات لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟

تأثير المشكلة الاقتصادية في السلوك المالي للأفراد

تعدّ المشكلة الاقتصادية أحد أهمّ التحديات التي تؤثر سلبًا في حياة الأفراد والمجتمعات، وتنعكس آثارها بوضوح على القرارات الاقتصادية والمالية اليومية. ومع تصاعد حدة هذه المشكلة، بات الأفراد يدركون أهمية التخطيط المالي السليم، وضرورة إدارة مواردهم المحدودة بكفاءة؛ لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان تحقيق قدر من الاستقرار المالي. وهنا يطرح تساؤل مهم: كيف تؤثر المشكلة الاقتصادية في الأفراد، بما في ذلك قراراتهم المالية والتحديات اليومية التي يواجهونها؟ أنظر الشكل (3).

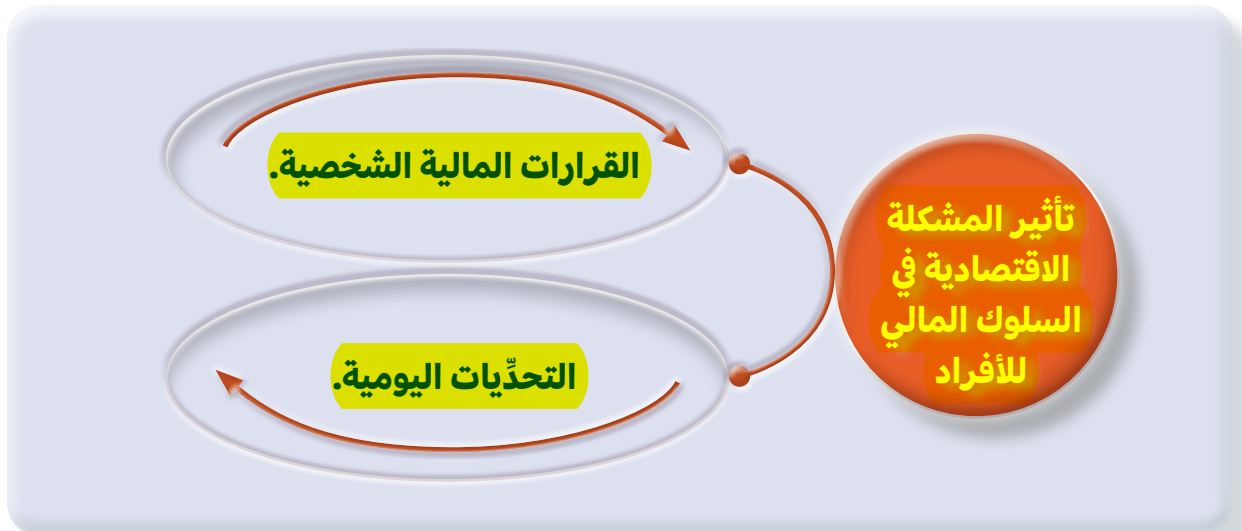
1. القرارات المالية الشخصية:

تؤثر المشكلة الاقتصادية تأثيراً مباشراً في القرارات المالية التي يتخذها الأفراد؛ إذ تدفعهم محدودية الموارد إلى إعادة تقييم أولوياتهم بعناية. فعلى سبيل المثال، قد يجد الأفراد أنفسهم أمام خيارات صعبة تُحتم عليهم المفاضلة بين الإنفاق على الاحتياجات الأساسية (مثل: التعليم، والرعاية الصحية) وتلبية جوانب الكماليات والترفيه. يُبرز هذا التحدي أهمية إدراك تكلفة الفرصة البديلة لكل قرار مالي؛ ما يُعزز الحاجة إلى إدارة مالية رشيدة تراعي الكفاءة في تخصيص الموارد وتحقيق أقصى منفعة ممكنة.

2. التحديات اليومية:

تفرض المشكلة الاقتصادية تحديات يومية على الأفراد، يتمثل أبرزها في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات والرغبات المستقبلية، أو التعامل مع الأزمات المالية المفاجئة. بناءً على ذلك، يصبح من الضروري أن يضع الأفراد خططاً مالية مدروسة تقوم على تخصيص الموارد المحدودة بكفاءة وفعالية؛ إذ يُسهّم هذا النهج في تحقيق الاستقرار المالي، ويُعزز قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية غير المتوقعة، ويُسهّم في ضمان استدامة مستوى معيشتهم، حتّى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

هل فكرت يوماً في ما إذا كان دخل أسرتي يكفي لتوفير جميع احتياجاتها ونفقاتها اليومية؟
أبرر إجابتي.



الشكل (3): تأثير المشكلة الاقتصادية في السلوك المالي للأفراد.



رؤية التحديث الاقتصادي

إطلاق الإمكانيات لبناء المستقبل

- 1- في إطار تحديث الرؤية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، أُجري مسح وطني شمل 2500 مواطن؛ لقياس جودة الحياة، وتحليل تأثير التحدّيات الاقتصادية في المجتمع الأردني.
- 2- أُطلِع - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - على نتائج هذا المسح، وأعمل معهم على تحليلها، مستعينين بالمنصات والمواقع الإلكترونية الموثوقة، ثمَّ نَطَّلَع معًا على البيانات والتقارير الصادرة بهذا الخصوص عبر زيارة المواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بذلك، مثل الموقع الإلكتروني لرؤية التحديث الاقتصادي (jordanvision.jo)، فضلًا عن تصفُّح التطبيقات الحكومية والمصادر الرقمية المُتخصَّصة.
- 3- أستخدم - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - الوسائل التكنولوجية الآتية:
 - أ- تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وذلك بتحميل تقارير المسح الوطني بصيغة إكسل (Excel) أو (CSV)، ثمَّ تحليلها باستخدام بعض الأدوات (مثل: Power BI، و Google Data Studio) لإنشاء تصوُّرات بيانية تفاعلية تُسهِّل عملية الفهم.
 - ب- البرامج الخاصة بإنشاء لوحات بيانات تفاعلية، مثل: (Tableau)، و (Power BI)؛ إذ تساعد هذه البرامج على تحليل العوامل المؤثرة في جودة الحياة (مثل: التعليم، والصَّحَّة، وفرص العمل، والخدمات العامة)، وتُبيِّن تأثير بعض التحدّيات في الأفراد والمجتمعات، مثل: الفقر، والبطالة.
 - ج- البرامج الخاصة بالعروض التقديمية التفاعلية، مثل: (PowerPoint)، و (Prezi)؛ إذ يُمكن لنا بهذه البرامج عرض النتائج بصورة مرئية، وتقديم حلول وسياسات اقتصادية قد تُسهم في تحسين جودة الحياة، وزيادة درجة الرضا لدى الأفراد.

تأثير المشكلة الاقتصادية في السلوك المالي للمجتمعات

تُعَدُّ المشكلة الاقتصادية واحدة من القضايا المحورية التي تُؤثِّر سلبًا في استقرار المجتمعات وتوجُّهاتها التنموية، والتي تنشأ نتيجة محدودية الموارد في مُقابل تزايد الاحتياجات، وهو ما يؤدي إلى تغيُّرات اقتصادية واجتماعية عميقة، أبرزها:

1. السياسات الاقتصادية:

تدفع المشكلة الاقتصادية الحكومات إلى تبني سياسات اقتصادية فعَّالة لمواجهة تحدّيات ندرة الموارد. ومن هذه السياسات: إعداد برامج دعم اجتماعي تستهدف أكثر الفئات احتياجًا، وتحسين نظام التعليم لضمان تأهيل الأفراد لسوق العمل، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية، مثل: البنية التحتية، والصناعة، والطاقة المُتجدِّدة؛ لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

2. التغيرات الاجتماعية:

تؤدي المشكلة الاقتصادية إلى حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة، مثل ارتفاع معدلات الفقر (Poverty Rates) والبطالة، يُعرّف الفقر بأنه حالة يعاني فيها الأفراد أو الأسر نقصاً في الموارد المالية، بما لا يسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل: الغذاء، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية.

لقياس درجة انتشار الفقر، تعتمد الحكومات على مؤشرات دقيقة، يأتي في مقدمتها خط الفقر (Poverty Line) الذي يمثل الحد الأدنى للدخل اللازم لتأمين المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة. وما إن يقل دخل الأسرة عن هذا المستوى، حتى يتم تصنيفها ضمن الأسر الفقيرة.

كيف يمكن للسياسات الاقتصادية المدروسة أن تسهم في خفض معدلات الفقر ونسب البطالة في المجتمع؟

معلومة تعلّمُها، وأشارك فيها عائلي

تعدّ المشكلة الاقتصادية مفهوماً أساسياً في علم الاقتصاد؛ إذ تشير إلى التحديات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات نتيجةً لندرة الموارد. يساعد فهم هذه المشكلة على تطوير استراتيجيات وتبني حلول تفي بالاحتياجات والرغبات البشرية المتزايدة. لذلك، يتعين على الأفراد والمجتمعات أن يكونوا واعين بقراراتهم الاقتصادية، وأن يسعوا إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. فالوعي بالمشكلة الاقتصادية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، ويقلل من المخاطر المرتبطة بندرة الموارد.

نصيحة

"نريده مستقبلاً نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرات قطاعنا العام وفعاليته، ويزدهر فيه قطاعنا الخاص، فتزداد الفرص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقر والبطالة بكل عزيمة، ونحد من عدم المساواة، وينطلق شبابنا إلى آفاق الريادة والابتكار".

من رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني - حفظه الله - للأردنيين بمناسبة عيد ميلاده الستين.



السؤال الأول: أوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
المشكلة الاقتصادية، الندرة، الاختيار.

السؤال الثاني: أعدّد أسباب المشكلة الاقتصادية.

السؤال الثالث: أذكر مثلاً على تأثير المشكلة الاقتصادية في كلِّ ممَّا يأتي:

1 - قرارات الأفراد المالية.

2 - التحدّيات اليومية للأفراد.

3 - التغيُّرات الاجتماعية.

السؤال الرابع : ما عناصر المشكلة الاقتصادية؟

السؤال الخامس: أعلِّل: تتَّصف المشكلة الاقتصادية بالاستمرارية.

السؤال السادس: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1. تُعبّر المشكلة الاقتصادية عن التحدّي الناتج من _____ مقارنةً بالحاجات والرغبات المتعدّدة والمتزايدة.

2. _____ هو المفهوم الرئيس الذي يُمثّل جوهر المشكلة الاقتصادية، ويشير إلى محدودية الموارد المتاحة.

3. الركود الاقتصادي هو تراجع كبير في النشاط الاقتصادي خلال مُدَّة مُعيَّنة، بحيث يصبح الإنتاج _____.

4. عجز الموازنة يحدث عندما _____.

السؤال السابع: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلِّ ممَّا يأتي:

1. من مظاهر تأثير الندرة في الحياة اليومية:

(أ) توفير خيارات كثيرة ومُتنوّعة لجميع الأفراد والمجتمعات.

(ب) وجوب اتخاذ قرارات بخصوص كيفية تخصيص الموارد.

(ج) جعل الناس يمتلكون الموارد نفسها.

(د) عدم التأثير في قرارات الأفراد والشركات والمجتمعات.



2. إحدى الآتية تُحدّد المشكلة الاقتصادية :

- (أ) الرفاهية الاجتماعية. (ب) توافر الموارد. (ج) التنوّع الاقتصادي. (د) الندرة.

3. أبرز التأثيرات الاجتماعية للمشكلة الاقتصادية تظهر في:

- (أ) تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
(ب) زيادة نسبة التعليم المدرسي والتعليم العالي.
(ج) زيادة معدلات الفقر وارتفاع نسب البطالة.
(د) تحسين توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية.

4. من التحدّيات التي يُواجهها الأفراد نتيجةً للمشكلة الاقتصادية:

- (أ) زيادة عدد المشروعات الاقتصادية وفرص العمل.
(ب) صعوبة توفير المال مستقبلاً، أو التعامل مع الأزمات المالية.
(ج) تحسين جودة الخدمات الصحيّة المُقدّمة.
(د) انخفاض مستوى الأسعار وزيادة الدخل.

5. يُعرّف الفقر بأنّه:

- (أ) حالة اجتماعية واقتصادية يعاني فيها الأفراد نقصاً في الموارد المالية.
(ب) انخفاض معدلات البطالة والجهل، وتحسّن النظام الصحيّ.
(ج) زيادة الاستثمارات في البنية التحتية.
(د) تحسّن مستوى التعليم وزيادة عدد المدارس المُجهّزة.

أستكشف



1. ما عوامل الإنتاج الرئيسة في أيّ نشاط اقتصادي؟
2. كيف يُسهم العمل ورأس المال في عملية الإنتاج؟
3. لماذا تُعدُّ ريادة الأعمال عاملاً مُهمّاً في إدارة الموارد؟
4. كيف تختلف الموارد الطبيعية من بلد إلى آخر؟ وما أثر ذلك في الإنتاج؟

نتائج التعلم:

- 1- توضيح مفهوم كلّ من الإنتاج، عوامل الإنتاج.
- 2- تعرّف مُكوّنات عوامل الإنتاج.
- 3- استنتاج العلاقة بين إدارة عوامل الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

الإنتاج، عوامل الإنتاج، الأرض، العمل، رأس المال، ريادة الأعمال.

● مفهوم الإنتاج:

يشير مفهوم الإنتاج (Production) في علم الاقتصاد إلى عملية تحويل الموارد إلى سلع وخدمات تُلبّي احتياجات الأفراد والمجتمع. يعتمد النمو الاقتصادي في أيّ اقتصاد على مجموعة من العوامل الأساسية التي تُعرّف بعوامل الإنتاج (Factors of Production). وتشير هذه العوامل إلى الموارد التي يستخدمها الأفراد والمؤسسات لإنتاج السلع والخدمات، بهدف تلبية احتياجات المجتمعات والمُساهمة في تنميتها. لا يُعدُّ فهم هذه العوامل إطاراً نظرياً فحسب، بل هو خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد مستدام وقادر على التطوُّر.



أفكر

هل يُمكن أن تتغيّر أهمية عوامل الإنتاج مستقبلاً في ظلّ التقدّم التكنولوجي والتحوّل نحو الاقتصاد الرقمي؟ أبرّر إجابتي.

تتألف عوامل الإنتاج من أربعة مُكوّنات رئيسة، كما هو مُبيّن في الشكل (1)، وهي:

(1) الأرض (Land):

تشير الأرض إلى جميع الموارد الطبيعية التي تُستخرج من الطبيعة دون تدخل بشري، مثل: الأراضي الزراعية، والمعادن، والغابات، والمياه. تتمثل أهمية الأرض في توفيرها المواد الخام الأساسية اللازمة للزراعة والصناعة، مثل: النفط الخام، والفحم.

(2) العمل (Labor):

يُقصد به الجهد البشري المبذول في عملية الإنتاج، سواء كان جسدياً أم ذهنيّاً. ويُعد العمل عنصراً أساسياً في دفع عجلة الإنتاج، لما يتمتع به العاملون من مهارات وخبرات وقدرات، مثل: المزارعين، والمهندسين، وعمّال المصانع.

(3) رأس المال (Capital):

يُقصد به جميع الأدوات والمعدّات والموارد المالية التي تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات. تتمثل أهمية رأس المال في تعزيز كفاءة عملية الإنتاج وزيادة الإنتاجية. ومن أمثلته: الآلات، والمصانع، ورؤوس الأموال الاستثمارية.

(4) ريادة الأعمال (Entrepreneurship):

هي القدرة على تنظيم عوامل الإنتاج الأخرى وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية مع الاستعداد لتحمل المخاطر. تتمثل أهمية ريادة الأعمال في الابتكار، وتطوير طرائق إنتاج جديدة، مثل: إنشاء شركات ناشئة، وتصميم مُنتجات مُبتكرة.

كيف يُمكن لعوامل الإنتاج أن تتحوّل من موارد خام إلى قوّة دافعة نحو التقدّم الاقتصادي؟



ما الركن الأساسي للنشاط الاقتصادي؟
ما الموارد الأساسية المُستخدمة في عملية الإنتاج؟

التكامل بين عوامل الإنتاج

لا يُمكن لأيّ من عوامل الإنتاج في أيّ نظام اقتصادي أن يؤدي دوره بكفاءة من دون دعم العوامل الأخرى. فنجاح الإنتاج يعتمد على التكامل والتعاون بين الأرض، والعمل، ورأس المال، وريادة الأعمال، مُشكّلين معًا منظومة متكاملة تُسهم في تحقيق النمو والتطور.

1. الأرض: قاعدة الإنتاج ومصدر الموارد.

تُعَدُّ الأرض الأساس الذي تبدأ منه عملية الإنتاج، وهي تشمل الموارد الطبيعية، مثل: المياه، والمعادن، والغابات. غير أن هذه الموارد لا تنتج من تلقاء نفسها، بل تتطلّب عملاً بشرياً لاستغلالها، ورأس مال لتطويرها، وريادة أعمال لتنظيم استخدامها بكفاءة. فاستدامة هذه الموارد تعتمد على تكاملها مع التكنولوجيا والمهارات البشرية.

من صور التكامل:

- ارتكاز الاستدامة البيئية على جهود المزارعين (العمل) وتقنيات الزراعة الحديثة (رأس المال)، والإدارة الرشيدة من رُؤاد الأعمال.
- إسهام التكنولوجيا الزراعية في تعزيز إنتاجية الأرض بناءً على خطط تنظيمية فعّالة.

2. العمل: الطاقة البشرية التي تُفعل الموارد.

العمل هو الجُهد البشري الذي يُحوّل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات، لكنّ فاعلية العمل تتضاعف حين يُدعّم بالتقنيات الحديثة (رأس المال)، ويُنظّم ضمن خطة واضحة (ريادة الأعمال)، ويُطبّق على أرض خصبة أو مورد طبيعي (الأرض).

من صور التكامل:

- التدريب المستمر الذي يزيد من كفاءة العاملين الذين يستخدمون الآلات والمعدّات.
- البيئة المُحفّزة للعمل التي تزيد من حجم الإنتاج إذا توافر رأس المال اللازم لتجهيز المرافق، وأشرف رائد الأعمال على إدارتها.

كيف يُسهم تعزيز الكفاءة العمّالية وتنمية الموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

مثال:



VOCATIONAL TRAINING CORPORATION

مؤسسة التدريب المهني هي مؤسسة حكومية تهدف إلى تطوير مهارات القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة، وذلك بتقديم برامج تدريبية مُتخصّصة. تسعى المؤسسة إلى تزويد أسواق العمل المحلية والإقليمية بالعمالة الماهرة التي تُلبّي الاحتياجات المُتزايدة. ولهذا يحرص برنامج المؤسسة على تعزيز الكفاءة العمّالية بتحسين المهارات، وزيادة الإنتاجية، وخفض مُعدّلات البطالة. كذلك تُزوّد المؤسسة المُتدربين بالمعرفة التقنية اللازمة لمُواكبة التغيّرات السريعة في سوق العمل؛ ما يُسهم في تأهيل العمالة الماهرة المطلوبة محلياً وإقليمياً، ومن ثمّ يدعم النمو المستدام للاقتصاد الأردني.

3. رأس المال: أداة التوسع والتطوير.

يتيح رأس المال شراء الأدوات والمعدات، وتطوير وسائل الإنتاج، لكنَّ فعاليته لا تكتمل إلا بوجود الأرض (المورد الطبيعي)، والعمل اللازم لتشغيل الآلات، وريادة الأعمال التي تُوجِّه الاستثمار نحو المشروعات المُربحة.

من صور التكامل:

- ارتكاز تنويع الاستثمارات على تحليل رائد الأعمال، وفهم حاجات السوق، وتوظيف العاملين المُؤهلين.
- اعتماد إدارة رأس المال على العمل البشري الدقيق في الإدارة المالية، إلى جانب الأدوات الرقمية المدعومة بالتمويل.

4. ريادة الأعمال: العامل الذي يربط الجميع.

ريادة الأعمال هي العقل المُنظَّم لعوامل الإنتاج. فرائد الأعمال لا يملك فقط الفكرة، بل يعرف كيف يُوظَّف الأرض، ويختار العاملين، ويستثمر رأس المال لتحقيق أهداف اقتصادية واضحة. ومن دون هذا الدور القيادي، قد تظلُّ بقيَّة العوامل غير فعَّالة.

من صور التكامل:

- الابتكار في الإنتاج الذي يحتاج إلى مواد خام (الأرض)، وآلات وتقنيات (رأس المال)، وعاملين مَهرة (العمل).
- اعتماد إدارة المخاطر على الرؤية الاستراتيجية التي تراعي إمكانيات كل عامل إنتاج، وتستخدم هذا العامل بذكاء.

؟ - كيف يُسهم رأس المال والتكنولوجيا والبنية التحتية في دعم ريادة الأعمال وتحقيق اقتصاد ناجح؟
- أيُّ عوامل الإنتاج أكثر أهمية لاقتصاد ناجح؟ أبرر إجابتي.

النشاط 1 مشروع الاقتصاد النموذجي.

- يُقسَّم المُعلِّم / المُعلِّمة طلبة الصف إلى أربع مجموعات.
- يُوزَّع المُعلِّم / المُعلِّمة المهام على أفراد المجموعات كما يأتي:
- المجموعة الأولى (مجموعة الأرض): تحديد الموارد الطبيعية التي ستُستخدم في المشروع.
- المجموعة الثانية (مجموعة العمل): تحديد نوع العمالة المطلوبة (المهارات، التدريب، الأدوار).
- المجموعة الثالثة (مجموعة رأس المال): اقتراح وسائل التمويل والأدوات اللازمة.
- المجموعة الرابعة (مجموعة ريادة الأعمال): وضع خُطَّة لإدارة المشروع، وابتكار أفكار جديدة.
- يطلب المُعلِّم / المُعلِّمة إلى أفراد المجموعات تطوير فكرة مشروع اقتصادي نموذجي (مثل: مصنع، أو مزرعة، أو شركة تقنية)، بحيث يُبرز المشروع دور كل عامل من عوامل الإنتاج، وكيفية الاستفادة منه في إنجاح المشروع.
- يُوجَّه المُعلِّم / المُعلِّمة أفراد المجموعات - في نهاية النشاط - إلى إعداد عرض تقديمي قصير يتضمَّن ما يأتي:
- بيان دور عامل الإنتاج الذي تُمثله المجموعة في المشروع.
- توضيح كيف يُسهم كل عامل من عوامل الإنتاج في نجاح المشروع.
- تقديم حلول للتحديات المُحتملة التي قد يُواجهها أفراد كل مجموعة.



دور مُجمّع الملك الحسين للأعمال في دعم ريادة الأعمال باستخدام التكنولوجيا.

يُعَدُّ مُجمّع الملك الحسين للأعمال أحد المُساهمين الرئيسيين في تعزيز ريادة الأعمال بالأردن؛ إذ يُقدِّم المُجمّع الدعم اللازم للشركات الناشئة، مُمثلاً في العديد من البرامج والخدمات المُتنوّعة. أبحث - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - عن آليّة الدعم التي يُقدِّمها المُجمّع، مُركّزين على التطبيقات التكنولوجية، مثل: منصات التدريب الإلكتروني (Coursera وUdemy مثلاً)، وأنظمة إدارة المشروعات (Trello وAsana مثلاً)، ومنصات التمويل الجماعي (مثل Kickstarter). بعد ذلك سنُحلّل كيف تُسهم هذه التطبيقات في تحسين الكفاءة الإنتاجية ودعم الابتكار، ثمّ نكتب تقريراً أو نُعدُّ عرضاً تقديمياً يوضّح دور المُجمّع في دعم ريادة الأعمال باستخدام التكنولوجيا.



معلومة تعلّمُها، وأُشارك فيها عائلي

إنّ فهم عوامل الإنتاج يساعدنا على بناء اقتصاد قوي ومتين؛ لأنّ الأرض والعمل ورأس المال وريادة الأعمال تُشكّل الأساس لأيّ مشروع ناجح. ومن ثمّ، فإنّ استخدامها بذكاء يُمكننا من تحسين الإنتاج، وتطوير أفكار جديدة تدعم التقدّم في حياتنا اليومية.



نصيحة

يتعيّن عليّ أن أستمّر في نفسي؛ فالمعرفة والمهارات تُمثّلان أهمّ عوامل الإنتاج التي تُسهم في تعزيز كفاءتي وزيادة فرصتي في النجاح مهنيّاً واقتصاديّاً.



السؤال الأول: أذكر مثلاً على كلِّ ممَّا يأتي:
الأرض، العمل، رأس المال، زيادة الأعمال.

السؤال الثاني: لماذا تُعدُّ زيادة الأعمال عاملاً أساسياً في عملية الإنتاج؟

السؤال الثالث: ما العلاقة بين الاستثمار في رأس المال وزيادة الإنتاجية الاقتصادية؟

السؤال الرابع: يُواجه أحد المشروعات تحدّياً يتمثّل في نقص العمالة الماهرة. ما الحلول التي يُمكن اقتراحها لمعالجة هذا التحدي؟

السؤال الخامس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلِّ ممَّا يأتي:

(1) تُعرّف عوامل الإنتاج بأنّها:

- (أ) الأموال التي تُجمّع من الشركات.
- (ب) الموارد التي تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات.
- (ج) أسواق بيع السلع والخدمات.
- (د) السياسات الاقتصادية التي تضعها الحكومات.

(2) الدور الرئيس لريادة الأعمال في عملية الإنتاج هو:

- (أ) توفير الموارد الطبيعية من الوقود والمواد الخام.
- (ب) استثمار الأموال والأرض، وتحسين عملية استغلالها.
- (ج) تنظيم عوامل الإنتاج الأخرى وتوجيهها لتحقيق الأرباح.
- (د) تقديم الخدمات والأموال والمعدّات والأجهزة المختلفة.

(3) يُمكن للحكومات تحسين استغلال عوامل الإنتاج عن طريق:

- (أ) تقليل الضرائب والرسوم.
- (ب) تقديم دعم مادي مباشر للمؤسسات والأفراد.
- (ج) قَصْر التوظيف على فئات مُعيّنة من المجتمع.
- (د) توفير التعليم والتدريب المهني والسياسات الداعمة.



اختبار نهاية الوحدة

السؤال الأول: أوضّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
البطالة، الركود الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، عوامل الإنتاج.

السؤال الثاني: من السياسات الاقتصادية: السياسة المالية، والسياسة النقدية. أقرّن بين هاتين السياستين من حيث:
1. الجهة المُنفّذة. 2. الهدف. 3. التأثير في النمو الاقتصادي.

السؤال الثالث: أعلّل ما يأتي:

1. يساعد تصدير المُنتجات الوطنية، مثل الفوسفات والأسمدة، على دعم الاقتصاد المحلي.
2. يُمكن للشركات المُساهمة أن تُحقّق الاستدامة الاقتصادية عن طريق المسؤولية المجتمعية.

السؤال الرابع: أذكر أهداف علم الاقتصاد.

السؤال الخامس: ذهبتُ مع طلبة المدرسة في زيارة إلى مصنع البندورة المُعلّبة لتعرّف عوامل الإنتاج في المصنع. أحلّل عوامل الإنتاج في هذا المصنع، ثمّ أصنّفها على النحو الآتي:



السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلّ ممّا يأتي:

1. يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى:
(أ) التغيير الإيجابي في مستوى الإنتاج من دون حاجة إلى الموارد أو عناصر الإنتاج.
(ب) التغيير الإيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات خلال مُدّة زمنية مُحدّدة.
(ج) التغيير السلبي في الاقتصاد بسبب قِلّة حجم الاستثمار.
(د) الارتفاع الدائم في أسعار السلع والخدمات.



2. عبارة: " القيمة القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد مُعيَّن خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة " تشير إلى مفهوم:

- (أ) النمو الاقتصادي.
- (ب) السياسة المالية.
- (ج) الإنفاق الحكومي.
- (د) الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

3. عبارة: " القيمة التي يُنخلَّى عنها عند اختيار بديل مُعيَّن بدلاً من أفضل بديل متاح " تشير إلى مفهوم:

- (أ) تكلفة الفرصة البديلة.
- (ب) الاختيار.
- (ج) الركود الاقتصادي.
- (د) السياسة النقدية.

4. يُؤثر الاقتصاد في القرارات المالية الشخصية عن طريق:

- (أ) تحديد أسعار الفائدة فقط والرسوم المفروضة.
- (ب) تحفيز الأفراد إلى الإنفاق عشوائياً دون الحاجة إلى وضع خطط مالية.
- (ج) مساعدة الأفراد على اتخاذ قراراتهم اليومية، مثل: شراء الطعام، والادخار.
- (د) ليس للاقتصاد دور نهائي في القرارات المالية الشخصية.

5. يظهر دور السياسات الاقتصادية في التأثير في المجتمعات عن طريق:

- (أ) التركيز على زيادة الضرائب والرسوم.
- (ب) المُساهمة في تحسين قطاعي التعليم والصَّحة، وتوفير فرص العمل.
- (ج) عدم التأثير في التنمية الاقتصادية أو التدخل في برامجها.
- (د) تشجيع تقليل الإنفاق الحكومي بصورة مستمرة.

6. يُمكن للحكومات التعامل مع المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع عن طريق:

- (أ) فرض الضرائب وتحديد الأسعار لضمان توزيع الموارد.
- (ب) تعزيز الاستهلاك الشخصي للأفراد والعاملين في القطاع الحكومي.
- (ج) السماح للسوق بتحديد جميع القرارات الاقتصادية.
- (د) تقليل الإنفاق الحكومي بصورة كاملة في جميع القطاعات.

7. إحدى الآتية تُعدُّ من (العمل) ضمن عوامل الإنتاج:
- (أ) المعدّات الزراعية.
 - (ب) الأجهزة الإلكترونية.
 - (ج) الأراضي والمياه.
 - (د) الخبرات والمهارات البشرية.

8. تتمثّل أهمية الأرض - بوصفها أحد عوامل الإنتاج - في:
- (أ) توفير الخدمات المالية.
 - (ب) تحسين تقنيات الإنتاج.
 - (ج) توفير المواد الخام اللازمة للإنتاج.
 - (د) تزويد العاملين بالمهارات اللازمة.

(1) اختيار المشكلة الاقتصادية:

أختار - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تُؤثر في المجتمع، مثل: ندرة الموارد، أو البطالة، أو التضخم، أو التلوث البيئي. ثمّ نكتب وصفًا مختصرًا للمشكلة، يتضمّن بيان تأثيراتها في الأفراد والمجتمع بوجه عام، ويُبرز أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

(2) تحليل أسباب المشكلة الاقتصادية:

يُمكن تحليل أسباب المشكلة الاقتصادية باستخدام نموذج عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، زيادة الأعمال)، وذلك بتحديد الموارد المُتأثرة بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وتوضيح المجالات الاقتصادية التي أسهمت في تعميق المشكلة. كذلك اختبار التأثيرات الاقتصادية (القصيرة الأجل، والطويلة الأجل) في الأفراد والشركات والحكومة.

(3) تقديم الحلّ المستدام:

- يكون ذلك بإعداد خطة شاملة لحلّ المشكلة الاقتصادية، تتضمّن التركيز على الجوانب الآتية:
- أ- استخدام الموارد بصورة فعّالة، وذلك بتطبيق استراتيجيات تُفضي إلى زيادة الكفاءة، وتقليل الفاقد في الموارد المُتوافرة.
 - ب- تحقيق الاستدامة البيئية والاستدامة الاجتماعية، ومراعاة أنّ الحلّ المُقترح لا يُؤثر سلبًا في البيئة أو في المجتمعات المحلية، وأنّه يُعزّز العدالة الاجتماعية.
 - ج- تقليل الهدر، وزيادة الكفاءة، وذلك باقتراح طرائق يُمكن بها تحسين العمليات، وزيادة الإنتاجية في القطاعات المُتأثرة.

(4) إعداد العرض التقديمي:

- يُمكن إعداد عرض تقديمي باستخدام بعض الأدوات البرمجية، مثل: (PowerPoint)، و(Canva).
- يراعى في العرض التقديمي اشتماله على الجوانب الرئيسة الآتية:
- أ- تعريف المشكلة الاقتصادية؛ أيّ تقديم عرض شامل عن المشكلة وأسبابها الرئيسة.
 - ب- تحليل العوامل المُؤثرة؛ أيّ استعراض العوامل الاقتصادية التي تُسهم في تفاقم المشكلة وتعمّقها.
 - ج- تقديم الحلّ المستدام؛ أيّ عرض الحلول المُقترحة، والتركيز على الاستدامة والفعّالية، ومراعاة الواقعية والابتكار في الحلول.
 - د- التوقّعات المستقبلية؛ أيّ عرض التوقّعات بخصوص كيفية تأثير الحلّ في الأفراد والمجتمع، واستعراض الفوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية على المدى البعيد.

ملحوظة: يُقيّم المشروع وفق سُلم تقدير لفظي.

سُلّم التقدير اللفظي لتقييم المشروع

المعيار	بحاجة إلى تحسين (1)	جيد (2)	جيد جدًا (3)	ممتاز (4)
اختيار المشكلة الاقتصادية	المشكلة غير واضحة، أو غير مُرتبطة بالاعتقاد.	تم اختيار مشكلة، لكن الوصف والتحليل غير كافيين.	تم اختيار مشكلة واضحة مع وصف جيد، لكن التحليل يحتاج إلى تفصيل أكثر.	تم اختيار مشكلة رئيسة مع وصف شامل وتحليل دقيق للتأثيرات.
تحليل أسباب المشكلة	التحليل غير واضح، أو غير مُترابط.	التحليل غير مُكتمل، أو يفتقر إلى الدقة.	التحليل جيد، لكن التأثيرات تحتاج إلى توضيح أكثر.	التحليل دقيق باستخدام نموذج عوامل الإنتاج مع تحديد التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل.
تقديم الحلّ المستدام	الحلّ غير واضح، أو غير عملي.	الحلّ يفتقر إلى الاستدامة أو لا يعالج جميع الجوانب.	الحلّ مستدام، لكنه يحتاج إلى تفصيل أكثر في بعض الجوانب.	الحلّ مُبتكر ومستدام مع مراعاة الفعالية والاستدامة البيئية والاجتماعية.
إعداد العرض التقديمي	العرض غير مُكتمل، أو غير مُنظّم.	العرض يشمل بعض العناصر، لكنه يفتقر إلى الترابط أو التنظيم.	العرض شامل، لكنه يحتاج إلى تحسين في التصميم أو تنظيم للمعلومات.	العرض مُكتمل مع استخدام أدوات برمجية مناسبة وتنظيم ممتاز.
التوقعات المستقبلية	لا توجد توقعات واضحة.	التوقعات غير واضحة، أو غير مدعومة بتحليل كافٍ.	التوقعات جيدة، لكنها تحتاج إلى تفصيل أكثر.	التوقعات واضحة مع توضيح دقيق للفوائد الاقتصادية والاجتماعية.
الابتكار في الحلول	لا يوجد ابتكار في الحلول المُقترحة.	الحلول تقليدية، وهي تفتقر إلى الابتكار.	الحلول جيدة، لكنها تحتاج إلى مزيد من الابتكار.	الحلول مُبتكرة وغير تقليدية مع استخدام تقنيات حديثة.
واقعية الحلول	الحلول غير قابلة للتنفيذ.	الحلول غير واقعية، أو تفتقر إلى خطة تنفيذية.	الحلول واقعية، لكنها تحتاج إلى تفصيل أكثر في الخطة التنفيذية.	الحلول قابلة للتنفيذ مع خطة تنفيذية واضحة وموارد مُتوافرة.